العدد 81
تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

صوت الاتحاد البرلماني العربي

البرلمان

نشرة دوريّة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

المحتويات

صفحة 03 أنشطة الرئاسة
صفحة 05 لنا كلمة
صفحة 06 الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية على هامش الجمعية 143، والدورة 208 للمجلس الحاكم
صفحة 07 الجمعية العامة 143، والدورة 208 للمجلس الحاكم واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي، مدريد – إسبانيا 26-30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021
صفحة 13 المرصد البرلماني
صفحة 16 فلسطين
صفحة 18 المرأة والبرلمان

البرلمان

صوت الاتحاد البرلماني العربي

نشرة دوريّة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

رئيس التحرير والمدير المسؤول

فايز الشوابكة

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير

سمير النيحاوي

مكلّف بإدارة العلاقات البرلمانية

الإدارة:

بيروت - لبنان

منطقة المرفأ - شارع المعرض

الرمز البريدي 8403-2011

هاتف 2-1/985960 1 00961

www.arabipu.org

الذكرى 104لوعد بلفور المشؤوم

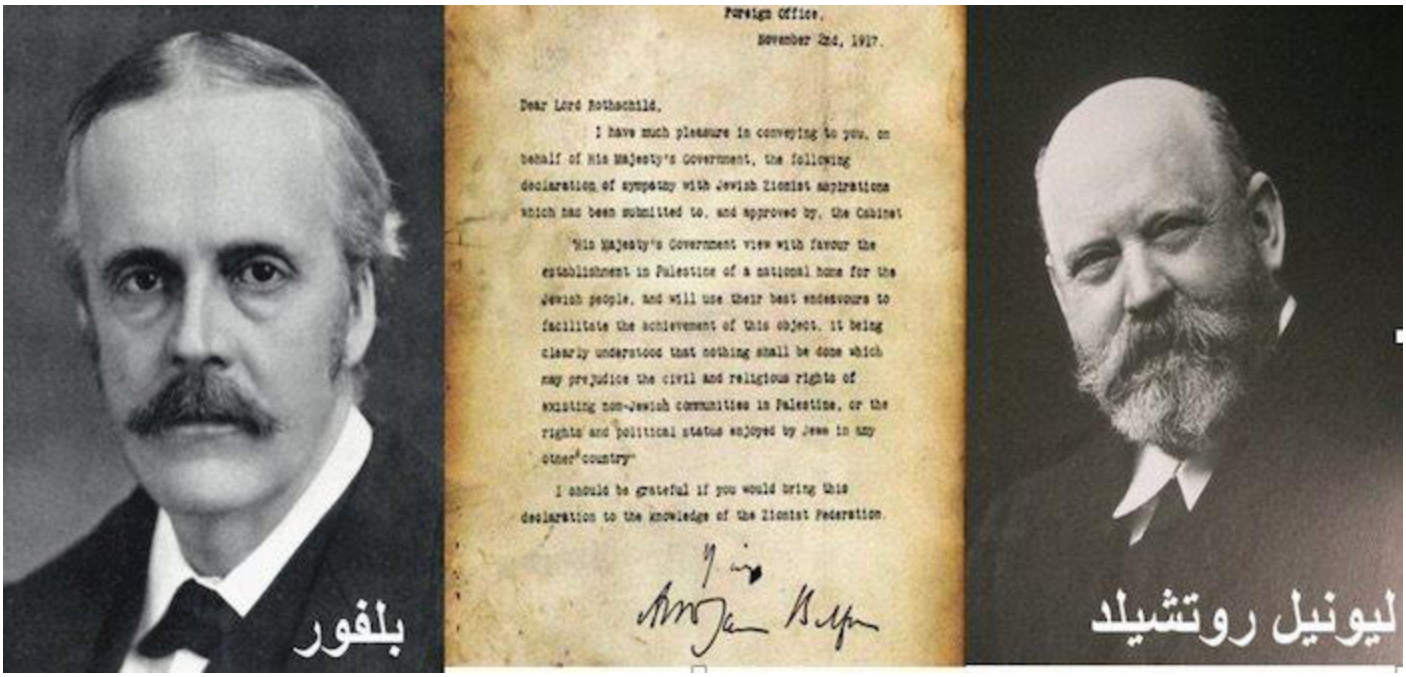

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country"

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

وزارة الخارجية

في الثاني من نوفمبر / تشرين الثاني سنة ١٩١٧

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

"إن حكومة صاحب الجلالة تؤيد إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر".

وسأكون ممتناً إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح.

المخلص

آرثر جيمس بلفور

أنشطة الرئاسة

- ترأست معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين، نيابة عن رئيس الاتحاد البرلماني العربي، الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، داخل الاتحاد البرلماني الدولي.

(التتمة ص 06)

- أصدر معالي الأستاذ صقر غباش، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بياناً باسم الاتحاد، بتاريخ 02 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، بمناسبة الذكرى 104 لوعد بلفور المشؤوم.

(التتمة ص 13)

- أصدر معالي الأستاذ صقر غباش، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بياناً باسم الاتحاد، بتاريخ 07 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، يُدينُ محاولة اغتيالِ رئيس الوزراءِ العراقي مصطفى الكاظمي-جمهورية العراق الشقيق.

(التتمة ص 14)

- أصدر معالي الأستاذ صقر غباش، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بياناً باسم الاتحاد، بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، يَحتفي بمناسبةِ يوم التضامن العالمي مع الشّعب الفلسطيني الشقيق.

(التتمة ص 15)

الجمعية العامة 143، والدورة 208 للمجلس الحاكم

لنا كلمة

بقلم: فايز الشوابكة
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

نظراً لتفاقم الاضطرابات وزيادة التحديات، التي تشكلها الاضطرابات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والصحية في مختلف أصقاع الأرض، عقد البرلمانيون والبرلمانيات من 117 برلماناً حول العالم، اجتماع الجمعية العامة 143، والدورة 208 للمجلس الحاكم واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي، بهدف التغلب على الانقسامات وبناء المجتمع على أسس ديمقراطية واضحة وشفافة، وحل المشكلات من خلال الحوار والنهج القائم على الأدلة. واليوم، ومع تطور التكنولوجيا وانتشار المعلومات المضللة، تتجلى أهمية العمل البرلماني الوطني ودوره في التصدي بحزمٍ لجميع التهديدات التي تواجه الشعوب، والدفاع عن حرية التعبير وتنوع وجهات النظر والنقد البنّاء.

وبالحديث عن الحريات والتصدي للتهديدات الوجودية، لا يغيب عنا التضامن الفعال والأخوي مع أشقائنا في فلسطين العروبة، هذا الشعب الصامد الذي عانى ويعاني لعقودٍ طويلةٍ من أبشع أنواع الظلم على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي اغتصبت الأرض بموجب وعد بلفور المشؤوم قبل 104 سنوات عجاف، تسببت بتشريد شعب بأكمله من أرض الآباء والأجداد. لذا فإن تعاضدنا اليوم وشدّ أزر بعضنا الآخر سيُسهم في إعادة الحقوق لأصحابها الشرعيين، ويضعُ نهاية لهذا الاحتلالِ الغاشم.

ولا يغيب عنا العراق الشقيق وما يعانيه من أعمال وممارسات إرهابية، تجاوزت كل الخطوط الحمراء وصولاً إلى محاولة اغتيال معالي الأخ مصطفى الكاظمي، رئيس الوزراء العراقي، الذي سيبقى، بعون الله وقوة المؤسسات الأمنية والعسكرية والشعبية العراقية، نبراساً للعمل الديمقراطي الوطني، وممثلاً ديمقراطياً للشعب العراقي الشقيق، القادر بمؤسساته ودولته على صون أمن العراق واستقلاله وسيادته.

والله ولي التوفيق

الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية على هامش الجمعية 143، والدورة 208 للمجلس الحاكم[1]

عقدت المجموعة البرلمانية العربية اجتماعها التنسيقي، حيث ترأست الاجتماع معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين، نيابة عن رئيس الاتحاد البرلماني العربي، الذي انعقد يوم الخميس، الواقع في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، من الساعة 17:00 حتى الساعة 19:00، في قاعة باريس / قصر البلدية للمؤتمرات IFEMA، الطابق الأول، للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـــ 143، والدورة 208 للمجلس الحاكم، وضمن جدول الأعمال البنود التالية:

1- إقرار جدول الأعمال.
2- الاستماع لعرض من معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.
3- تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم.
4- الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة أو الفرعية للاتحاد (إن وُجدت).
5- ما يستجد من أعمال.

1- النص الكامل للتقرير والقرارات الصادرة عنه متوفر على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي على الرابط التالي:
https://arabipu.org/upload/UPI/3087kk43x2.pdf

الجمعية العامة 143[2]، والدورة 208 للمجلس الحاكم واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

في الفترة من 26 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، انعقدت بدعوة من البرلمان الاسباني، الجمعية العامة الـ143 اجتماعات الجمعية العامة الثالثة والأربعين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة 208 للمجلس الحاكم للاتحاد والاجتماعات ذات الصلة في مدريد، (قصر البلدية للمؤتمرات IFEMA)، وهي أول جمعية عامة تنعقد بالحضور الشخصي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتفشي جائحة كورونا.

شاركت في هذه الفعاليات وفوداً برلمانية تمثل (117) برلماناً أعضاءً في الاتحاد. وحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو عديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي.

2- النص الكامل للتقرير والقرارات الصادرة عنه متوفر على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي على الرابط التالي:
https://arabipu.org/upload/UPI/3087kk43x2.pdf

إعلان مدريد

التحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية:

التغلب على الانقسامات وبناء المجتمع

أقرته الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي
(مدريد، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)

بصفتنا أعضاء في البرلمانات وممثلين عن الشعب، تقع على عاتقنا مسؤولية رئيسية لخدمة مجتمعاتنا من خلال نظام حوكمة ديمقراطية يكون فيه لكل صوت أهمية. يسعى العالم لتجاوز مجموعة واسعة من التحديات التي تشكلها الاضطرابات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والصحية. تؤثر الانقسامات المجتمعية وانهيار السلم الاجتماعي على وضع الديمقراطية، وبشكل خاص، على المؤسسات التي تضع القيم الديمقراطية موضع تنفيذ.

وفي خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة للعام 2030، التزمت الحكومات بتعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، موفرة الوصول إلى الإنصاف للجميع، وبناء مؤسسات فعالة، ومسؤولة، وشفافة على جميع الأصعدة. وكبرلمانات، نحن نشارك الالتزام لتحقيق هذه الأهداف.

ومن خلال قيامنا بذلك، سنعزز الديمقراطية على الصعيدين الوطني والعالمي. ونحن مقتنعون بأن التغلب على الانقسامات الاجتماعية، والتوحيد بدلاً من الانقسام، وتعزيز الأمل بدلاً من الكره، وتضافر الجهود والسعي إلى أساس مشترك، تشكل ضرورة للتصدي للتحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية.

وهذه التحديات متعددة. لقد أججت الرؤية المتنامية بأن المؤسسة السياسية تفقد تواصلها مع الشعب تزايد الشعوبية وعمّقت الانقسامات الاجتماعية. ويشهد العالم أجمع انخفاض الثقة في النظام السياسي، وازدياد الثغرات الاقتصادية، والتفاوتات الهيكلية، وعدم المشاركة المتزايد، وارتفاع الاستقطاب.

ويشكل الشباب دون الـ30 عاماً نصف عدد سكان العالم، لكنهم غائبين بصورة غير متناسبة عن عملية صنع القرار. باعتبار شباب اليوم كبار الغد، فإن عدم القدرة على العمل معهم بشكل مجدٍ سيزيد من ضعف تماسك مجتمعاتنا.

وقدمت التطورات التكنولوجية مثل وسائل التواصل الاجتماعي مساهمات مذهلة في الوصول العام إلى المعلومات وأشكال التبادل الجديدة. ومع ذلك، لقد سهّلت أيضًا الأدوات نفسها تدفق المعلومات المضللة، مؤدية إلى نشر الغضب والإحباط والتأثير على نسيج المجتمع ذاته. في سياق الجائحة العالمية، تم استخدامها في بعض الحالات لتقويض الأدلة العلمية وحملات التطعيم الوطنية، مع تأثير سلبي على الصحة العامة. يتم استغلالها جميعاً بسهولة بصفتها أدوات تؤدي إلى عدم الثقة عن عمد ونشر الكراهية. يؤثر خطاب

الكراهية المتحيّز والتحرش عبر الإنترنت ضد النساء بشكل خاص، باعتباره وسيلة للتشكيك في شرعيتهن وحقهن في المشاركة في العملية الديمقراطية.

ولا يعتبر الاستقطاب والشعوبية مفهومَين جديدين، لكن يوفر السياق الحالي الظروف لهما للازدهار. لقد وصل مستوى الاستقطاب إلى آفاق جديدة. تشكل المنافسة الحزبية أمراً طبيعياً وصحياً، لكن ينطوي الاستقطاب الشديد على مخاطر كبيرة. بتغلغل في المجتمع ككل، ويؤثر على التفاعلات اليومية. من المحتمل أن يضر بثقافة التسامح ويزيد النزاع وعدم الثقة. كما يمكن أن يقوض بشدة فعالية مؤسساتنا الديمقراطية.

وأدت جائحة كوفيد19- إلى تفاقم التحديات القائمة، مما أثر على العمليات الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى التشكيك في صنع القرار القائم على الأدلة، وبالتالي، تشكيل تحدٍ لقدرة النموذج الديمقراطي على التعامل مع حالات الطوارئ والتعافي منها.

◆ نحو نهج جديدة للسياسة

تقوض السياسة التي تقوم على المواجهة والانقسام شرعية النظام ككل. نحن قلقون من أن يقلل الاستقطاب المتزايد من فرص بناء تحالفات واسعة في المجتمع وتنفيذ سياسات عامة جريئة لمعالجة المسائل الملحة مثل تغير المناخ.

ويتطلب التصدي للتحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية جهوداً متضافرة من جانبنا جميعاً. تعتبر القيادة السياسية والتضامن أمرَين مهمين فيما نسعى إلى نهج جديدة للسياسة. ينبغي أن تستند استجابتنا إلى التزام متجدد بقيمنا الديمقراطية الأساسية، والشمولية، وحل المشكلات من خلال الحوار والنهج القائم على الأدلة.

◆ مكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية

ترد حاجة إلى التدابير التشريعية والسياساتية من أجل تعزيز المرونة الديمقراطية وتوفير نظام نشط للمعلومات، مما يساهم في الديمقراطية وسيادة القانون واحترام الحقوق الأساسية. في برلماناتنا، يجب أن نكون يقظين تجاه التهديدات التي تواجه الحيّز المدني وأن نكون حازمين في دفاعنا عن حرية التعبير وتنوع وجهات النظر، وفي الوقت نفسه، نحارب المعلومات المضللة ونكافح الأذى عبر الإنترنت.

وتحتاج الديمقراطيات إلى مواطنين مطلعين لديهم فهم قوي لكيفية عمل الديمقراطية ومهارات المشاركة فيها. تماماً كما نقوم بتلقيح مواطنينا ضد جائحة كوفيد19-، نحتاج إلى بناء مناعة ضد المعلومات المضللة ومحاولات التلاعب بالرأي العام. نحن بحاجة إلى الاستثمار في محو الأمية الإعلامية والتربية المدنية في جميع الأعمار ولجميع قطاعات المجتمع، من أجل ضمان أن يكون سكاننا على اطلاع جيد ومجهزين بمهارات التفكير النقدي.

ونحن ندرك الدور المهم لوسائل الإعلام والصحافيين باعتبارهم مصادر للمعلومات وجزءاً أساسياً من المجتمعات الحرة والمفتوحة. تهدد التحولات الاقتصادية الكامنة استدامة الصحافة المستقلة على الصعيدين المحلي والوطني. يجب علينا استكشاف نماذج جديدة تحمي تنوع الآراء ووجهات النظر النقدية في وسائل الإعلام.

وتتحمل كل من وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي مسؤولية ضمان إمكانية التعبير عن وجهات النظر المختلفة من دون خوف من الانتقام أو التحرش. يجب تعزيز احترام التنوع من قبل أولئك الذين يطلعون ويسهلون المناقشة العامة. بصفتنا برلمانيين، يجب علينا تهيئة الظروف لحرية التعبير مع حماية أولئك الذين يشاركون في المناقشة العامة من أي شكل من أشكال العنف، والتحيز ضد المرأة، والتحرش الجنسي، بما في ذلك عبر الإنترنت.

ونحن ندرك الدور الرئيسي للقطاع الخاص في دفع الابتكار والتغيير التكنولوجي. في الوقت نفسه، لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي بينما تتراكم القوة في عدد صغير من المنصات عبر الإنترنت. يجب أن نشارك في حوار بنّاء بين الجهات المعنية المتعددة، وأن نجد الاستجابات التنظيمية المناسبة. يعتمد نموذج العمل الأساسي لمنصات التواصل الاجتماعي على المشاركة والشعبية، ويميل إلى مكافأة الجدل والعاطفة. يمكن للحوار المفتوح والشامل تسريع إعادة تقييم النهج الحالي لصالح نموذج أكثر تركيزاً على الإنسان، الذي من شأنه أيضاً حماية البيانات الخاصة.

◆ تخفيض الاستقطاب

لا يمكن التغلب على العوامل الأساسية للاستقطاب، مثل تزايد الثغرات الاقتصادية وأوجه عدم المساواة، واستبعاد بعض فئات المجتمع من الخطاب السياسي، وتعطيل قطاع الإعلام من خلال التقدم التكنولوجي، إلا إذا توفرت إرادة سياسية قوية.

وتتمثل إحدى الوظائف الأساسية للنظام البرلماني في تعزيز الثقة بالديمقراطية وتعزيز أهمية المؤسسات التمثيلية. وتعزز النظم السياسية الفعالة والبرلمانيون ثقافة التعاون والحوار للتغلب على الانقسامات وبناء مجتمعات شاملة وتعزيز الثقة.

ويتحمل القادة السياسيون والمسؤولون المنتخبون مسؤولية إظهار احترام القيم الديمقراطية في أقوالهم وأفعالهم. ويمكن بناء تماسك مجتمعي أوسع من خلال تجنب الخطابات السامة، وإظهار الرغبة في التعاون عبر خطوط الأحزاب، وتعزيز صنع القرار القائم على الأدلة. ويجب على البرلمانيين، رجالاً ونساءً، أن يؤدوا دورهم في التصدي للاستقطاب عن طريق إيجاد مساحات في البرلمان للحوار بين الأحزاب. غالباً ما تقدم المؤتمرات الحزبية النسائية مثالاً إيجابياً على كيفية سد الثغرات الحزبية وكيف يمكن أن يكون العمل التشريعي أقل عدائية وأكثر استناداً إلى الأدلة. وترد حاجة إلى نهج مماثلة في جميع أنحاء البرلمانات.

ويتعين على الأحزاب السياسية أيضاً أن تضطلع بدورها في استعادة ثقة الجمهور في الأنظمة الديمقراطية وبناء مؤسسات قوية، من خلال كونها أكثر تمثيلاً واستجابة اجتماعياً، والوفاء بوعودها الانتخابية.

ونؤكد من جديد على أن التسوية السياسية هي جوهر العملية الديمقراطية ونعتقد أن القدرة على التوصل إلى اتفاقات والتعاون عبر الانقسامات السياسية وإعطاء الأولوية للمصالح العامة على السياسات الحزبية، تساهم في إزالة الاستقطاب وتحقيق السلام الاجتماعي المستدام.

ويجب على البرلمانات أن تهيئ الظروف لسماع جميع الأصوات داخل المؤسسة، بما في ذلك جميع الآراء السياسية، سواء كانت الأغلبية أو المعارضة. ويجب أن تضمن السياسات الداخلية المشاركة المتوازنة، مع مراعاة التنوع - سواء على أساس الانتماء السياسي أو الجندر أو السن أو غير ذلك - فضلاً عن عدم التسامح إطلاقا إزاء الكلام أو السلوك غير المحترم والتمييزي والمتحيز ضد المرأة داخل البرلمان.

ويجب على البرلمانات أن تدعم أو تقود الجهود الرامية إلى تعزيز استخدام الأدلة في صنع السياسات، وذلك، على سبيل المثال، من خلال تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، وتشجيع مصادر مستقلة للبحث والتحليل، ووضع منهجيات للتشاور العام بحيث يمكن مراعاة آراء الناس المعنية مباشرة بالتشريعات والسياسات. ويجب على البرلمانات، في عملها الخاص، تطوير روابط وثيقة مع المؤسسات الأكاديمية من أجل تحسين الوصول إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، على سبيل المثال، بشأن تغير المناخ. ويجب على البرلمانات أيضاً أن تستثمر في قدرات خدماتها البحثية البرلمانية لتوفير البحوث غير الحزبية والدعم لجميع البرلمانيين.

◆ ربط الناس بمؤسساتهم الديمقراطية

لكي تعمل الأنظمة الديمقراطية، يجب أن تتاح للناس الفرص والإرادة للمشاركة فيها. يتطلب الحفاظ على الثقة بالديمقراطية البرلمانية تفاعلاً منتظماً بين الهيئات التشريعية والجمهور. ويجب أن نشجع مشاركة عامة ذات مغزى في أعمال البرلمان التي تبني الثقة وتساعد الناس على رؤية مصالحهم تنعكس في السياسة العامة. ونحن مقتنعون بضرورة إدماج ثقافة المشاركة في برلماناتنا من أجل بذل جهد موحد ومتضافر نحو مشاركة عامة أوسع وأعمق.

وتساهم المشاركة العامة في اتخاذ القرار الشامل. يجب أن نعمل على إيجاد شكل أكثر شمولاً للسياسة، وإقامة روابط قوية بين البرلمانات ومجموعة متنوعة من المجتمعات المحلية، مع التركيز بشكل خاص على أكثر السكان ضعفاً وتهميشاً. وتقع على عاتق البرلمانات مسؤولية أن تكون أكثر تمثيلاً، بما في ذلك النساء والشباب والشعوب الأصلية والأقليات وغيرها من الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً في المجتمع. لا تبني زيادة التعاون بين الأجيال التضامن بين الأطراف السياسية الفاعلة من جميع الأعمار فحسب، بل تشجع أيضاً على إدراج منظورات الشباب في حلول السياسات.

◆ القيادة في أوقات الأزمة

تشكل جائحة كوفيد19- تذكيراً حياً بأن الأزمات غالباً ما تنشأ عندما لا يتوقع حدوثها. وقد تحدت الجائحة نظم حوكمتنا وقدرتنا على معالجة حالات الطوارئ. وعلينا أن نتعلم من تلك التجربة وأن نكون أفضل استعداداً للأزمة المقبلة.

وتتمتع البرلمانات بدور حاسم في تعزيز نوعية التأهب لحالات الطوارئ وقدرتها على إدارة الأزمات كلما حدثت. ويجب على البرلمانات أيضاً أن تكفل عدم تقويض العمليات الديمقراطية في مثل هذه الحالات.

ويجب أن تكون خطط إدارة الأزمات جزءاً لا يتجزأ من نظام الحوكمة لدينا. وينبغي أن تحدد بوضوح في الأطر أو السياسات القانونية القواعد والإجراءات وأدوار ومسؤوليات الجهات السياسية الفاعلة. يجب الحفاظ على توازن القوى حتى في أوقات الأزمة. ويجب أن تكون البرلمانات قادرة على مواصلة الاضطلاع بولايتها الرقابية والإشراف على أعمال السلطة التنفيذية في جميع الأوقات.

وقبل كل شيء، يجب أن تكون الاستجابة والشمولية جزءاً لا يتجزأ من كل استراتيجية لإدارة الأزمات. ويتعين على البرلمانات أن تتواصل مع الناس لإثبات أنهم يستمعون إلى ما يقوله الناس ويعالجون المسائل ذات الاهتمام العام.

وخلال جائحة كوفيد19-، تمكنت العديد من البرلمانات من التكيف مع الحقائق الجديدة واستخدام نهج مبتكرة في عملياتها. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى إعداد أنفسنا بشكل أكثر شمولاً. ويجب أن ندمج كذلك استخدام التكنولوجيات الرقمية في العمليات البرلمانية لضمان استمرارية العمل في أوقات الطوارئ، واستكشاف آليات جديدة للمشاركة العامة وسبل الربط بين المجتمع والسلطات.

ونحن ندرك أن التحديات المعاصرة للديمقراطية لها جذور عميقة. ومع ذلك، فإننا نقبل دورنا ومسؤوليتنا بصفتنا جهات فاعلة في التصدي لهذه التحديات، إدراكاً منا لضرورة حماية الديمقراطية من أجل المصلحة العامة. ونحن نقر بالحاجة إلى إظهار قيادة فعالة، واتباع مبادرات جريئة ومبتكرة، والتعلم من نجاحات وفشل بعضنا البعض.

وبذلك، نتعهد ببذل قصارى جهدنا، بشكل فردي وجماعي، للتغلب على هذه التحديات، وبناء المجتمع، وحماية وتعزيز قيمنا ومؤسساتنا الديمقراطية.

المرصد البرلماني

بيــانٌ صادرٌ عن رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي، باسمِ الاتّحاد بمناسبة الذكرى 104 لوعد بلفور المشؤوم

بحلولِ الذّكرى الرابعة بَعد المئة لوعدِ بلفور المشؤوم، وتبعاتهِ الكارثية على الشعب الفلسطيني الشقيق، واغتصاب أرضه وتشريد شعبه، **فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي، يُجدّد تأكيدهُ** الراسخ بأنه ما ضاع حقٌّ وراءه مُطالبٌ، وإن الحقَ الفلسطيني سيعود لا محالة إلى أصحابه الشرعيين بقوة صمود هذا الشعب الأبي وكفاحه البطولي.

وفي سياق هذه الذكرى المؤلمة، فإن الاتحاد البرلماني العربي، كما يُطالب المملكة البريطانية المتحدة، التي مهدت الطريق، بغير وجه حق، لهذا الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، فإنه يطالبُ، أيضاً، أصحاب الضمير الإنساني الحر وجميع المنظمات الدولية والبرلمانية والشعبية بضرورة تكثيف الجهود والمساعي البرلمانية والدبلوماسية والسياسية، العربية والمحلية والدولية، لاستئناف مفاوضات الحل النهائي والتوصل لتسويةٍ عادلة وشاملة لقضية الصراع العربي-الإسرائيلي، ليصبحَ حلُ الدولتين أمراً مشهوداً في ظل ضماناتٍ دوليةٍ حقيقيةٍ.

ويعربُ الاتحادُ البرلماني العربي، عن موقفِه الراسخ والثابت وتضامنه المطلق والكامل مع الشعب الفلسطيني الشقيق الصامد، **مؤكّداً** أن كفاحه البطولي سوف يُتوجُ بالحلِّ الجذري لقضية العرب المركزية بأنْ تقومَ دولةُ فلسطين المستقلة على حدودِ الرابع من حزيران 1967، وعاصمتُها القدس الشرقية.

عن الاتحاد البرلماني العربي
الرئيس صقر غباش

بيروت 2 تشرين الثاني/ نوفمبر2021

رئيس المجلس الوطني الاتحادي
لدولة الإمارات العربية المتحدة

بيــانٌ صادرٌ عن رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي، باسمِ الاتّحاد يُدينُ محاولةَ اغتيالِ رئيسَ الوزراءِ العراقي مصطفى الكاظمي جمهورية العراق الشقيق

إنّ الاتّحاد البرلماني العربي، إذْ يواصلُ تأكيدَه المستمر على الحاجةِ الملحّة للحوارِ المثمر والبنّاء، ورافضاً لكلِّ أشكال العداء والعنف، والأعمال والممارسات الإرهابية، التي تقوّضُ أسس أية دولة، وتُعيق تقدّم شعبها وازدهاره، **فإنّ الاتّحاد يُدين ويَستنكِرُ** بأشد وأقسى العبارات محاولة الاغتيال الآثمة، التي كانت تستهدفُ معالي الأخ مصطفى الكاظمي، رئيس الوزراء العراقي، فجرَ يوم الأحد الواقع في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021. **وإذ يؤكّد الاتّحادُ على** أنَّ مُرتكبي هذا العمل الغادر، ومَن يقف خلفهم ويدعمهم، يسعون إلى تقويضِ مسيرة وإنجازات شعب العراق، وضربِ هيبة دولته وأمنها واستقرارِها، **فإنه يُعربُ عن ثقته** الكاملة بقدرةِ العراق الشقيق وجميع مؤسساته الوطنية والشعبية على الإمساكِ بالمعتدين، وإنفاذ حكم القانون والعدالةِ عليهم، ليكونوا عِبرةً لمن تسول له نفسه الاعتداءَ على حُرمات هذا الشعب ووطنه العريق، ليبقى أَمنُ العراق المستقر والمتكامل، كما نأمله جمعياً، جزءًا لا يتجزأ من الأَمن القومي العربي، بفضلِ تظافر كل الجهود الأمنية والعسكرية والشعبية.

ويُعرب الاتّحاد البرلماني العربي، عن موقفِه المتضامن والثابت والراسخِ مع جمهورية العراق الشقيق، وتأييده لجميع ما يتخذه من إجراءاتٍ وتدابير صارمة وحاسمة لمحاربةِ الإرهاب والعنف والتطرف، والحفاظ على أمنه واستقراره ووحدة شعبه وأراضيه، **متمنياً** دوام الأمن والاستقرار في ربوع العراق الشقيق.

عن الاتحاد البرلماني العربي
الرئيس صقر غباش

بيروت 7 تشرين الثاني/ نوفمبر2021

رئيس المجلس الوطني الاتحادي
لدولة الإمارات العربية المتحدة

بيــانٌ صادرٌ عَن رئاسةِ الاتحادِ البرلماني العربي، باسمِ الاتحاد يَحتفي بمناسبةِ يوم التضامن العالمي مع الشّعب الفلسطيني الشقيق

إنّ الاتّحادَ البرلماني العربي، إذْ يَستذكرُ التاريخَ النضالي للشعبِ الفلسطيني الشقيق، الذي عانى لعقودٍ طويلةٍ من أبشع أنواع الظلم على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي أدمنت على انتهاك كرامته وحقه في العيش بأمن وسلام على أرضه، **فإن الاتّحاد** يحتفي، بمناسبة يوم التضامن العالمي مع هذا الشعب الصامد في وجه استمرار ممارسات إسرائيل الوحشية وانتهاكاتها لجميع قرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن الدولي والإجماع الدولي، ويدعو، في الوقتِ ذاته، جميعَ أحرارِ العالم الإعلانِ وتطبيق نهجٍ تضامني فعّال، يُسهم في رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني، ويُعيدُ الحقوق لأصحابها الشرعيين، ويضعُ نهاية لهذا الاحتلالِ.

وفي هذه المناسبة، التي يجب أن تُشكّلَ منطلقاً لتذكير العالم أجمع بحقوق الشعب الفلسطيني الراسخةِ، **فإن الاتّحاد البرلماني العربي**، يُجدّد تأكيدَه، على أن السبيلَ الوحيد لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، مرهونٌ بالتوصل لتسوية عادلةٍ وشاملة للقضية الفلسطينية، من خلال التقيد الكامل بحلّ الدولتين، ومبادرة السلام العربية لعام 2002، لإحلالِ السلام الحقيقي ولينعمَ الجميعُ بالأمن والاستقرار والازدهار.

وإذ يُعربُ الاتّحاد البرلماني العربي، عن موقفه التضامني ودعمه الراسخ للشعب الفلسطيني الشقيق، **فإنه يؤكد**، اليوم وغداً أنَّ السلامَ المنشودَ في منطقتنا العربية لن يتحققَ إلاّ إذا قامت الدولةُ الفلسطينيةُ المستقلةُ على حدودِ الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

عن الاتحاد البرلماني العربي
الرئيس صقر غباش

بيروت 29 تشرين الثاني/ نوفمبر2021

رئيس المجلس الوطني الاتحادي
لدولة الإمارات العربية المتحدة

فلسطين

المجلس الوطني الفلسطيني في يوم التضامن الدولي
الحقوق الفلسطينية ثابتة وغير قابلة للتصرف ولن تزول

يحيي العالم أجمع والشعب الفلسطيني يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، الذي يصادف سنوياً يوم 29 تشرين الثاني عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (32/40/ب) المؤرخ في الثاني من كانون الأول 1977.

وقد أُقرّ يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني ليوافق تاريخ صدور قرار التقسيم الظالم رقم 181 (د-2)، في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر1947، الذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين، وإنهاء الانتداب البريطاني وإقامة دولة عربية فلسطينية على 42.3% من أرض فلسطين التاريخية ودولة يهودية على 57.7% من الأرض، ووضع القدس تحت الوصاية الدولية.

وقال المجلس الوطني الفلسطيني، في بيان أصدره في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 بهذه المناسبة: إن على الأمم المتحدة والدول- وخاصة بريطانيا- التي وقفتْ خلف إسرائيل ونفذتْ بالقوة الشق الثاني من القرار 181، وتنكرتْ ومنعتْ طوال 74 عاماً تنفيذ إقامة الدولة الفلسطينية بموجب ذات القرار؛ تحمّل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية وتنفيذ الشق الآخر من هذا القرار بإقامة دولة فلسطين الحرة المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

وتابع المجلس في بيانه: إنه بذات التاريخ واختلاف السنوات، أي في 29 تشرين الثاني 2012 صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار 19/67، وبأغلبية 138 دولة، والذي تُمنح فلسطين بموجبه صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة، مستندة في ذلك على القرار الأساس المنشئ للقضية الفلسطينية، وهو القرار 181(الدورة -2).

وأضاف المجلس أن تحديد يوم التضامن الدولي مع شعبنا، وقبول دولة فلسطين كدولة غير عضو في منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية المتخصصة، يأتيا ليؤكدا بأن الحقوق الوطنية الفلسطينية محفوظة وثابتة وغير قابلة للتصرف ولصيقة بالشعب الفلسطيني ولن تزول وتنتهي بفعل مرور الزمن.

وأضاف المجلس في بيانه أنه ورغم كل تلك السنين، من التهجير والطرد الجماعي ومصادرة الأراضي ومحاولات إبادة الشعب الفلسطيني وشطبه من سجلات السكان في العالم بتهويد وأسرلة أرضه وتراثه الثقافي والحضاري، بقي الشعب الفلسطيني متمسكاً ثابتاً ومُصراً على الصمود على ترابه الوطني، والمقاومة من أجل حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، في إزالة الاحتلال ونيل استقلاله وكافة حقوقه المحمية بموجب القانون الدولي، وتقرير مصيره، وتجسيد دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة الوطنية.

وطالب المجلس برلمانات العالم واتحاداتها، إعلان تضامنها الفعلي مع حقوق شعبنا، وإدانة الاحتلال وسياساته الاستعمارية الاستيطانية، وفرض عقوبات على الكنيست الإسرائيلي الذي يشرعن تلك السياسات من خلال قوانين وقرارات تنتهك أهداف ومقاصد القانون الدولي وأهداف تلك الاتحادات، داعياً للعمل بما جاء في قرار التضامن مع شعبنا، ومخاطبة الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان العالمية، لرفع الظلم عن شعبنا، وإنهاء الاحتلال، وتمكينه من الحصول على حقوقه كافة.

ودعا المجلس في هذه المناسبة الى توسيع دائرة التضامن الدولي مع الأسرى والمعتقلين الأبطال في سجون الاحتلال الإسرائيلي وإنقاذ حياة الاسيرين المضربين عن الطعام هشام أبو هواش منذ 104 أيام، ولؤي الأشقر منذ 49 يوماً الذين يواجهان بإرادة صلبة وبأمعائهم الخاوية، سياسة الاعتقال الإداري بحقهم وبحق مئات من زملائهم بدون تهمة او محاكمة.

ووجه المجلس التحية لشعبنا الصامد في أرضه وفي أماكن اللجوء والشتات على تضحياته المتواصلة وتمسكه بحقوقه، كما حيّا حركات التضامن العالمي وفي مقدمتها حركة المقاطعة العالمية (B.D.S)، داعياً الى ضرورة توثيق الصلات والعلاقات معها، وتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي ذات الصلة بتفعيل المقاطعة الشاملة مع الاحتلال الإسرائيلي.

المرأة والبرلمان

معالي الأستاذ صقر غباش - رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة
يؤكد على أهمية ان تراعي استراتيجية البرلمان الدولي
الأولويات العالمية في التغير المناخي **وتمكين المرأة** والشباب

أكد معالي الأستاذ صقر غباش، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، على أهمية أن تراعي استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الأولويات العالمية في التغير المناخي وتمكين المرأة والشباب وذلك ضمن مساراتها الخمسة للأعوام 2022-2026 والمتمثلة في بناء برلمانات فعالة، وتعزيز قدراتها التمثيلية، وتشجيع العمل البرلماني الجماعي، وتعزيز المساءلة للاتحاد البرلماني الدولي، وأشار معاليه إلى أهمية أن تكون هناك آليات عمل محددة وقابلة للتنفيذ وفق الاختصاصات الدستورية الممنوحة للبرلمانات وفي إطار مراعاة التفاوت بين ظروف وبيئة عمل كل برلمان وقدراته داخل مجتمعه الوطني.

جاء ذلك خلال مشاركة معاليه في الاجتماع التشاوري الافتراضي لرؤساء المجموعات الجيوسياسية في الاتحاد البرلماني الدولي بحضور سعادة الدكتور عمر النعيمي الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي وسعادة عفراء البسطي الأمين العام المساعد للاتصال البرلماني بالمجلس. وتضمن جدول الاجتماع خمسة بنود رئيسية منها التشاور حول الاستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي للأعوام 2022-2026 وأيضاً آلية انتخاب الرؤساء ونواب الرؤساء للجان الدائمة وأيضاً التشاور حول الاجتماعات القادمة للاتحاد البرلماني الدولي وأيضاً التشاور حول الاجتماعات القادمة للاتحاد البرلماني الدولي والالتزامات المالية على الدول الاعضاء وتشكيل مجلس جائزة الاتحاد البرلماني الدولي "كريمر-باسي ".

وأكد معاليه في تعقيبه على بنود الاستراتيجية ان المجموعة العربية تدعم القيم الأساسية التي تضمنتها هذه الاستراتيجية خاصة فيما يتعلق بالمساواة، والعمل بشفافية ونزاهة، ووحدة المصالح وتعزيز الشعور بالانتماء، مشيراً إلى إنها تمثل مرتكزات لا غنى عنها للعمل البرلماني، لكن يجب أن نؤكد أيضاً على أهمية مراعاة الاختلافات والفروقات الوطنية والدستورية والدينية والمعتقدات الثابتة في المجتمعات المختلفة.

وأشار معاليه إلى ان الهدف الاستراتيجي الثاني بشأن أن يكون البرلمان ممثلاً فيه كل فئات وطوائف الشعب، لفت إلى أهمية أن تكون هناك أهداف مرحلية زمنية، وأن تتكامل هذه الأهداف مع بعضها حتى تحقق غايتها النهائية في تمكين الفئات الأقل تمثيلاً في العمل السياسي في المجتمعات، خاصة من النساء والشباب. وفي هذا الخصوص، أشار معاليه إلى تجربة دولة الامارات العربية المتحدة التي تبنت أهدافاً مرحلية حتى وصلت نسبة تمثيل النساء في العمل البرلماني إلى 50%.

وأكد أيضاً على أن الهدف الاستراتيجي المتعلق بالعمل البرلماني الدولي والإقليمي المشترك يجب ان يولي الاتحاد البرلماني الدولي الأهمية الأساسية في عمله القادم لقضية المُناخ، وخلال العقود القادمة. مشيراً إلى أن لم تكن هناك إرادة دولية مشتركة يتكامل فيها العمل البرلماني مع العمل الحكومي فإننا لن نحقق إنجازاً كبيراً في هذه القضية. مؤكداً على أهمية أن يتم البناء على ما تم الانتهاء إليه في قمة جلاسكو، حتى يتم تحقيق تقدماً أكبر في مؤتمري القمة المقرر عقدهما في كل من جمهورية مصر العربية ودولة الامارات العربية المتحدة.

وفي الختام أكد معاليه على ضرورة أن ينأى الاتحاد البرلماني الدولي بشكل كامل في هذه الاستراتيجية وفي البرامج التنفيذية لها عن الدخول في المناطق التي تتقاطع مع المعتقدات الدينية للشعوب، وكذلك على أن تتصف الاستراتيجية بالمرونة التي تسمح لها بالتجاوب مع المتغيرات السريعة والأحداث الطارئة خلال السنوات الأربع القادمة.

www.arabipu.org